اتجاهات تطور التجارة الخارجية وأثرها في الأداء الاقتصادي للأردن للمدة(1995-2014)

م.م. مسلم قاسمحسن

جامعة كوية / كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

Trends of Development of the Foreign Trade and Its Impact on Economic Performance in Jordan for the period (1995-2014)

Assis. Lec. Muslim Qasim Hassan

Koya uni./ Faculty of Humanities and Social Sciences

تاريخ استلام البحث 2016/3/28 تاريخ قبول النشر 2016/6/19

المستخلص:

يهدف البحث إلى التعرف على اتجاهات تطور التجارة الخارجية للأردن وتأثيراتها في أدائه الاقتصادي، مستندا إلى فرضية مفادها: ان هناك تأثيرات إيجابية للتجارة الخارجية بجانبيها الصادرات والاستيرادات ومكوناتها و لاسيماالرأسمالية والوسيطة في أداء اقتصاد الأردن ويتضمن البحث ثلاثة مباحث يتناول الأول: الملامح الرئيسة للاقتصاد ا لأردني، ويهتم الثاني بتحليل اتجاهات تطور الهيكل السلعي لتجارته الخارجية، ويركز الثالث على تحليل نتائج التقدير لأثر التجارة الخارجية والهيكل السلعي لصادراته واستيراداته في الأداء الاقتصادي للأردن للمدة (1995-2014) وباعتمادأسلوب التحليلين الوصفي والكمي لتحديد وقياس تلك التأثيرات.
الكلمات المفتاحية:تجارة خارجية،تطور.

Abstract:

This research aims to identify the trends of development in the Jordanian foreign trade and its effects on its economic performance, based on the premise that there are positive effects of foreign trade on both sides of exports and imports and its components, particularly of capital, and intermediate in the performance of Jordan's economy, the research three sections, the first dealing with the main features of the Jordanian economy, and the second section, about the analyzing cares trends in the development of foreign trade and its components, and the third section focuses on the analyzing the assessment results of the impact of foreign trade and the components of its exports and its imports of goods in the Jordan's economic performance for the period (1995-2014), depending on the descriptive and quantitative analyzes to identify and quantify these effects.
Key words: the foreign Trade, Development.

المقدمة:

تعد التجارة الخارجية بجانبيها الهيكلي(الصادرات والاستيرادات) ذا ت أهمية اقتصادية لدول العالم المختلفة، ومنها الأردن لإسهامها في النمو الاقتصادي، وعند غياب التجارة السلعية لا تستطيع الحصول على السلع التي تحتاجها لسد حاجة الطلب المحلي أو التصدير إلى الخارج، وسيتم التركيز على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية من السلع الرأسمالية، الوسيطة، الاستهلاكية، والأخرى، ومدى مساهمتها في الأداء الاقتصادي (معبراً عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي)؛ إذ تتطلب عملية الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي تصدير الفائض من هذه السلع والحصول على العملات الأجنبية كونها ذات تأثير واضح في ذلك الناتج.

كما يُعد الأردن من الدول ذات العلاقات الاقتصادية المشبعة مع العالم الخارجي؛ إذ قامت بتعزيز انفتاحها التجاري مع مختلف الدول؛ واتبعت سياسة تشجيع الصادرات، وقد تم اختيار موضوع تطور التجارة الخارجية وأثره في الناتج المحلي الإجمالي للأردن مع العالم الخارجي لدراسة تأثير الهيكل السلعي مع دول العالم المختلفة، والتعرف على الأهمية النسبية لها مع الدول الأخرى.

أهمية البحث:

إنَ الأردن حاول الانفتاح التجاري على دول العالم الخارجي، وتوثيق علاقاته التجارية معها، وتباين أهمية الهيكل السلعي لتجارته الخارجية، وأي نوع منها يساهم في توسيع وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

مشكلة البحث:

إنَ الأردن من الدول الاقتصادية النامية مما يتطلب التوجه نحو توسيع تجارته السلعية للوقوف على تطورها، لذلك لابد من تحليل تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية مع دول العالم الخارجي للتعرف على حجمها ونوعيتها وتقدير تأثيراتها في الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

هدف البحث:

التعرف على اتجاهات تطور التجارة الخارجية الأردنية مع دول العالم الخارجي ولمدة عشرين سنة، وتبيان أي نوع منها يؤثر أكثر في الأداء الاقتصادي للأردن.

فرضية البحث:

إنَ الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الأردنية مع العالم الخارجي له أثر في أدائها الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي؛ لاسيما الصادرات والاستيرادات الرأسمالية والوسيطة منها.

للوصول إلى تحقيق هدف وفرضية البحث؛ تم الاعتماد على أسلوب التحليلين الوصفي والكمي للتعرف على أثر التجارة الخارجية للأردن مع العالم الخارجي، معتمدين على البيانات والإحصاءات الدولية المستنبطة من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأردني، وكذلك الكتب والبحوث ومواقع الانترنيت العربية والأجنبية، وسيتم استخدام الصيغ الأربع ضمن (أنموذج الانحدار الخطي المتعدد) لمعرفة تأثير والهيكل السلعي للتجارة الخارجية الأردنية (كمتغيرات مستقلة) في الأداء الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي (كمتغير معتمد).

هيكلية البحث:

ثلاثة مباحث, يتناول الأول، الملامح الرئيسة للأردن متضمنا الموقع الجغرافي، المناخ، المساحة والسكان، الأيدي العاملة وغيرها، ويهتم الثاني بتحليل اتجاهات تطور التجارة الخارجية الأردنية والهيكل السلعي لها خلال مدة البحث، أما الثالث فيأخذ تحليل نتائج التقدير لأثر التجارة الخارجية والهيكل السلعي لها في الأداء الاقتصادي للأردن خلال نفس المدة، وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي ستكون بمثابة المؤشر لمدى تحقيق هدف وفرضية البحث.

المبحث الأول: الملامح الرئيسة للأردن

سيتم توضيح الملامح الرئيسة للأردن بالإشارةإلى الموقع الجغرافي، المناخ، المساحة والسكان، الأيدي العاملة، الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك الديون الخارجية، والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه، وكالاتي:

اولاً:الموقع الجغرافي

يُعد الأردن من الدول العربية المتميزة بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، إذ يقع في قلب منطقة الشرق الأوسطإلى الشمال الغربي من المملكة العربية السعودية و إلى الجنوب من سورية، و إلى الجنوب الغربي من العراق وإلى الشرق من دولة فلسطين، يقع الأردن في جنوب غرب آسيا، ويتوسط المشرق العربي بوقوعه في الجزء الجنوبي من منطقة بلاد الشام والشمالي لمنطقة شبه الجزيرة العربية. وتتألف كلمة الأردن (جوردان) من (جور) و(دان) وهما : الرافدان الشمالان لنهر الأردن، إذ أصبحت مع الزمن اوردان وأطلق العرب عليه اسم الأردن، وتعني (كلمة الأردن) الشدة والغلبة ومعناها المنحدر أوالسحيق، وعندما أسس الملك عبد الله بن الحسين الإمارة الأردنية أطلق على البلاد اسم امارة الشرق العربي، ثم استقلت الامارة تحت اسم إمارة شرق الأردن بعد ذلك أصبحت تعرف بالمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة ا لآن نظام الحكم فيها ملكي، والهاشمية نسبة إلى بني هاشم (www.moqatel.com).

ثانياً: المناخ

الأردن هو مزيج من مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط (المرتفعات الجبلية حيث الصيف المعتدل والشتاء البارد)، والمناخ شبه المداري (في منطقة الأغوار حيث الصيف الحار والشتاء الدافىء)، كما يبلغ المتوسط الشهري لدرجة الحرارة في شهر كانون الثاني في عمان واربد والعقبة 16،8،7 درجة مئوية على التوالي يرتفع الى 31،27،25، في شهر تموز على التوالي أما أحرأشهر السنة فهو شهر آب ويبلغ المتوسط الشهري للمدن السابقة 29،25، 36 درجة مئوية على التوالي، أما معدل الأمطار فهو ما يزيد عن 290 ملم في كل من عمان واربد، بينما ينخفض إلى35 ملم في العقبة(ar.visitjordan.com).

التقسيمات الإدارية:

يقسم الأردن إلى (12) محافظة وتضم المحافظة عددا " من الألوية والاقضية، إذ يبلغ عدد الألوية (48) لواء"، في حين يبلغ عدد الاقضية (38) قضاء"، وأهم المدن هي: عمان العاصمة، اربد، الزرقاء،المفرق، عجلون، جرش، مأدبا، السلط، الكرك، الطفيلة، معان، العقبة، ويظل الدور الحضاري للأردن على الساحة مستمراً ومتواصلاً عبر التاريخ، وخير دليل على ذلك الآثار والقلاع والقصور التي تنتشر على ربوع الأردن(www.jedco.gov.jo).

ثالثاً:المساحة والسكان

تبلغ مساحة الأردن(89.3ألف كم^2) وأما عدد سكانه فقد بلغ (4.3) مليون نسمة سنة 1995، ارتفع في السنوات اللاحقة ليصل إلى(4.9) مليون نسمة سنة 2000، واستمر بالارتفاع ليصبح(5.4) مليون نسمة سنة 2005، وبتزايد عدد السكان بنسبة 1.5%، ونتيجة لتطور القطاع الصحي المتمثل بالعناية الصحية، وزيادة عدد المستشفيات , ازداد عدد السكان ليكون (6.1) مليون نسمة سنة 2010، استمر بالارتفاع ليصبح (6.4) مليون نسمة سنة 2012، وبلغ عدد السكان (6.7) مليون نسمة سنة 2014، (انظر الجدول (1)).
كما يعيش قرابة ثلاثة ارباع من السكان في الأردن في المدن ويبلغ متوسط الكثافة السكانية 75 شخصا" لكل كيلو متر مربع وان العمر المتوقع للرجال يبلغ 76 سنة وللنساء 75 سنة، وبمتوسط 75.5 سنة للسكان ككل سنة 2014أما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة فيبلغ 98% للرجال،99% للنساء وبمتوسط من إجمالي السكان، كما أنَ المجتمع الأردني يعد من المجتمعات الشابة؛ إذ شكلت الفئة العمرية من (15-65) سنة نسبة مرتفعة من المجموع الكلي للسكان، و إنَ الملامح السكانية المستقبلية للأردن تشير إلىأنَها ستكون مشابهة للحالة الموجودة في الدول المتقدمة؛ وذلك بسبب انفتاحها على العالم الخارجي وتزايد علاقاتها الخارجية مع تلك الدول، (البطوش، 2012، 112-118).

رابعاً: الأيدي العاملة

شهدت الأيدي العاملة الأردنية تطورا ملموسا خلال مدة البحث (1995-2014)؛ إذإنَ الزيادات المستمرة في عدد السكان تتطلب إيجاد فرص عمل لاستيعابها وفقا لخطة الاستقرار والإصلاح الاقتصادي التي تبنتها المملكة بعد سنة 1990، والتي أدتإلى تزايد الطلب على العمل في السنوات اللاحقة، فضلا عن تزايد عرض الأيدي العاملة في السوق الأردنية، إذ تبين من الجدول(1) أنها بلغت 1.26 مليون نسمة من إجمالي السكان سنة 1995، استمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة نتيجة الزيادات السكانية؛ إذأصبحت1.51 مليون نسمة من إجمالي السكان سنة 2002 ارتفعت الى 1.98 مليون نسمة من إجمالي

السكان سنة 2005، وأصبحت2.29 مليون نسمة من إجمالي السكان سنة 2009، ولكنها انخفضت في السنوات اللاحقة لتصبح 1.50 مليون نسمة سنة 2014، وذلك بسبب تناقص الاستخدام وتوظيف العمال مما أدىإلى انخفاض الطلب عليها (Human development index , 2009.)

خامساً:الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك اهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الأردن منذ عقد التسعين يات لاسيما سنة 1997 من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، وتم تشجيع تدفقات الاستثمار إليه وقد حدث تطور في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليه منذ بداية عقد التسعينيات من ذلك القرن، وقد أجريت في هذا المجال مجموعة إصلاحات وتعديلات، منها؛ تحرير حركة رؤوس الأموال للقطاع المصرفي الأردني، وإلغاء قيود تنظيم أسعار الفائد ة، فضلا عن تبني بعض السياسات لتشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر)، ويلاحظ من الجدول (1) ان إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغ 13.3 www.jic.gov.joفيه(مليون دولار سنة 1995، تغير باتجاه الارتفاع ليصل إلى360.9 مليون دولار سنة 1997 وتغير ما بين الارتفاع والانخفاض في السنوات اللاحقة ليصل إلى913.3 مليون دولار سنة 2000، وإنَ هذه الزيادات كانت بسبب تشجيع الاستثمارات وجذب المستثمرين، فضلا عن التحسن النسبي في أداء الاقتصاد الأردني، ثم عادت لتتراوح ما بين ارتفاع وانخفاض في السنوات اللاحقة لتصل إلى 1984.5 مليون دولار سنة 2005، وكذلك للسنوات التي تلت لتصبح 2413.1 مليون دولار سنة 2009، ثم لتصل إلى1760.4 مليون دولار سنة 2014 وذلك بسبب الأزمات المالية وفقدان الثقة من قبل المستثمرين الأجانب (صندوق النقد الدولي، 2015، 65-68).

سادساً: الديون الخارجية

إنَ معظم الدول النامية ومنها العربية تعتمد على المساعدات الدولية التي تمنحها لها الدول المتقدمة وصندوق النقد والبنك الدوليين و لاسيما الدول غير النفطية ؛ وذلك لاستخدامها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، ومنها الأردن التي اعتمدت على مصادر التمويل الخارجي لتحقيق التطور الاقتصادي فيها(الرفاعي، 1997، 12)، ويلاحظ من الجدول (1) ازدياد إجمالي الدين العام الخارجي في عقد التسعينات من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، إذ بلغ 6.299 مليون دولار سنة 1995، ارتفع في السنوات اللاحقة ليصل إلى 7.305 مليون دولار سنة 1999، ثم تغير في السنوات اللاحقة ليصبح 7.122 مليون دولار سنة 2005، واستمر بالارتفاع في السنوات اللاحقة ليصل إلى10.189 مليون دولار سنة 2013، وكذلك ارتفع في السنة اللاحقة ليصل إلى11.310 مليون، وذلك لتزايد التسليح العسكري للحفاظ

على الاستقرار الداخلي والخارجي في الأردن، فضلا عن تزايد استلامها للمساعدات والهبات والقروض من صندوق النقد الدولي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015، 127-130).

سابعاً: الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه

يتضح من الجدول (1) أنَ هناك تطوراً في الناتج المحلي الإجمالي للأردن خلال مدة البحث، إذ بلغت قيمته 6.650 مليون دولار سنة 1995، استمر بالارتفاع في السنوات اللاحقة ليصل إلى 8.461 مليون دولار سنة 2000 واستمر بالتغير في السنوات اللاحقة ليصل إلى 12.589 مليون دولار سنة 2005، وكذلك في السنوات التي تلتها ليصل إلى26.943 مليون دولار سنة 2010، ثم بد أ بالتحسن في السنوات التي تلت ذلك ليصل إلى 35.877 مليون دولار سنة 2014؛ وذلك لزيادة الاهتمام بالقطاعين الصناعي والزراعي المساهمين في نمو الاقتصاد الأردني (ESCWA, 2012, 69) أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمدة البحث فيلاحظ من الجدول (1) حدوث تطور ملموس فيه؛ إذ بلغ 1568 دولار سنة 1995، ارتفع إلى1680 دولار سنة 2000 واستمر الارتفاع في السنوات اللاحقة ليصبح 2306 دولار سنة 2005، واستمر بهذا الارتفاع ليصل إلى4633 دولار سنة 2010، وكذلك في السنوات التي تلت ليصبح 5375 دولار سنة 2014, وذلك نتيجة الإصلاحات الحكومية، وتطور القطاع الصحي، وتحسن الأداء الاقتصادي الأردني (ESCWA,2012,30.)

ج

دول رقم (1) ا تجاهات تطور المؤشرا ت الرئيسة للاردن للمدة (1995 – 2014)

المؤشرات السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	القوى العاملة (مليون نسمة)	الدين العام الخارجي (مليون دولار)	الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	متوسطنصيب الفردمن الناتج المحلي الاجمالي(دولار)
1995	4.3	1.26	6.299	13.3	6.650	1568
1996	4.4	1.16	6.651	15.5	6.928	1592
1997	4.5	1.23	6.533	360.9	7.240	1625
1998	4.6	1.28	7.056	310.0	7.912	1713
1999	4.7	1.39	7.305	156.4	8.135	1716
2000	4.9	1.31	6.754	913.3	8.461	1680
2001	4.9	1.39	6.680	273.6	8.976	1704
2002	5.0	1.51	7.216	238.2	9.583	1744
2003	5.1	1.72	7.594	547.0	10.196	1949
2004	5.2	1.89	7.534	936.8	11.411	2133
2005	5.4	1.98	7.122	1984.5	12.589	2306
2006	5.5	2.11	7.305	3544.0	14.638	2518
2007	5.6	1.97	7.311	2622.1	17.005	3360
2008	5.9	2.4	5.127	2826.3	21.236	4277
2009	6.0	2.29	5.494	2413.1	23.943	4365
2010	6.1	1.78	6.494	1650.8	26.463	4633

2011	6.2	1.59	6.319	1473.5	28.913	4916
2012	6.4	1.47	6.947	1497.3	31.015	4788
2013	6.5	1.44	10.189	1747.5	33.641	5152
2014	6.7	1.50	11.310	1760.4	35.877	5375

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1 -النشرات والتقارير السنوية للبنك المركزي الأردني،(1995-2015).

2 -تقارير صندوق النقد العربي، (1995-2015).

3 -تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (1995-2015).

كما يتبين من الجدول (2) اتجاهات تطور التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات الإجمالية) للأردن مع العالم الخارجي للمدة(1995-2014)، إذَ إنَ الصادرات الإجمالية بلغت 1771 مليون دولار سنة 1995، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت 1899 مليون دولار سنة 2000، وتغيرت بين ارتفاع وانخفاض في السنوات اللاحقة لتصبح 4301 مليون دولار سنة 2005، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت 5041 مليون دولار سنة 2010، وارتفعت في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى 7283 مليون دولار سنة 2014، وهذا التطور في الصادرات السلعية ناتج عن التطور الصناعي والزراعي والتوجه نحو الاهتمام بهذين القطاعين في الأردن (United Nations,2009,41.)

أما الاستيرادات الإجمالية الأردنية فيلاحظ زيادتها وارتفاعها المستمر منذ سنة 1995إذ بلغت 2481 مليون دولار، ارتفعت في السنوات اللاحقة لتصبح 4597 مليون دولار سنة 2000، وتغيرت بالارتفاع والانخفاض في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى15586 مليون دولار سنة 2010، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت 22773 مليون دولار سنة 2014 وان سبب هذا التطور والزيادة في الاستيرادات الإجمالية هو الحاجة لسد الطلب المحلي في الأردن خلال مدة البحث. ويلاحظ من الجدول (2) حدوث العجز المستمر في الميزان التجاري الأردني طيلة سنوات الدراسة حيث بلغ(710-) في سنة 1995 وصولاً إلى (15490-) مليون دولار سنة 2014، وذلك بسبب تزايد الاستيرادات الإجمالية بشكل اكبر من الصادرات الإجمالية في الأردن، ولعجز الناتج المحلي الأردني وتزايد الطلب المحلي مما أدى الى تزايد الاستيرادات الإجمالية الأردنية الجاهزة الصنع (United Nations, 2009, 42.)

جدول رقم (2)

مؤشرات تطور التجارة الخارجية للأردن مع العالم الخارجي للمدة(1995-2014)(مليون دولار)

المؤشرات / السنوات	الصادرات الإجمالية	الاستيرادات الإجمالية	العجز في الميزان التجاري
1995	1771	2481	-710
1996	1817	2832	-1015

-2265	4101	1836	1997
-2026	3828	1802	1998
-1884	3716	1832	1999
-2698	4597	1899	2000
-2964	4871	1907	2001
-2880	5076	2196	2002
-3380	5743	2363	2003
-4926	8179	3253	2004
-6196	10497	4301	2005
-6344	11548	5204	2006
-8177	13712	5535	2007
-10761	17011	6250	2008
-9208	14256	5048	2009
-10545	15586	5041	2010
-12225	18957	6732	2011
-14091	20781	6690	2012
-15330	22098	6768	2013
-15490	22773	7283	2014

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1 – النشرات والتقارير السنوية للبنك المركزي الأردني،(1995-2015).

2 – التقارير صندوق النقد العربي، (1995-2015).

المبحث الثاني: اتجاهات تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الأردنية (1995-2014)

سيتم التطرق إلى اتجاهات تطور التجارة الخارجية للأردن مع العالم الخارجي لمدة البحث، والتركيز على اتجاهات تطور الهيكل السلعي لصادراته مع العالم الخارجي خلال مدة البحث وسيتم تحليل استيراداته السلعية مع العالم الخارجي وللمدة، وضمن التصنيف الدولي للهيكل السلعي للتجارة الخارجية بشقيها الصادرات والاستيرادات (خضر، 2003، 7).

اولاً: تحليل اتجاهات تطور الهيكل السلعي للصادرات الأردنية مع العالم الخارجي (1995-2014)

سيتم تحليل اتجاهات تطور الهيكل السلعي للصادرات الأردنية مع العالم الخارجي للمدة 1995-2014، وقد تم تصنيفها إلىأربع مجاميع سلعية، وهي السلع الرأسمالية، الوسيطة، الاستهلاكية الأخرى، وحسب التصنيف لمعهد الإحصائيات الحكومية، إذ تبين من الجدول (3) ان السلع الرأسمالية بلغت 37.7 مليون دولار وبأهمية نسبية بلغت 2.19% من الصادرات الإجمالية الأردنية لسنة 1995، وارتفعت إلى72.76 مليون دولار وبأهمية نسبية مقدارها 3.83% من الصادرات الإجماليةالأردنية سنة 2000، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى 336.8 مليون دولار وبأهمية نسبية 7.83% من الصادرات الإجمالية سنة 2005، وارتفعت في السنوات اللاحقة لتصبح 548.9 مليون دولار وبأهمية نسبية بلغت 10.88% من الصادرات الإجمالية سنة 2010، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة إلىأن وصلت

946.6 مليون دولار وبأهمية نسبية 13.02% من الصادرات الإجمالية سنة 2014، ويلاحظ تزايد الأهمية النسبية للصادرات السلعية الأردنية بسبب تطور الصناعة والقطاع الصناعي ونجاحها في الأسواق العالمية والعربية، أما السلع الوسيطة فقد بلغت 828 مليون دولار سنة 1995، وبأهمية نسبية 46.69% من الصادرات الإجماليةالأردنية، وارتفعت في السنوات اللاحقة حتى أصبحت 786.45 مليون دولار سنة 2000، وبأهمية نسبية 41.41%، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى أصبحت 1790.5 مليون دولار سنة 2005، وبأهمية نسبية بلغت 41.63% من الصادارت الإجمالية سنة 2005، وتطورت في السنوات اللاحقة وباتجاه الارتفاع إلىأن وصلت 2077.9 مليون دولار وبأهمية نسبية مقدارها 41.22% لسنة 2010، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حت بأصبحت 3804.9 مليون دولار وبأهمية نسبية 52.23% من الصادرات الإجمالية لسنة 2014، وذلك نتيجة الاهتمام بإنتاج السلع محلياً وتصدير الفائض منها إلى الخارج (صيدم،2013، 4-8).

أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فيلاحظ عليها الارتفاع المستمر في معظم سنوات مدة البحث إذ بلغت 905 مليون دولار سنة 1995، وبأهمية نسبية 51.10% من الصادرات الإجماليةالأردنية لنفس السنة، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى1039 مليون دولار وبأهمية نسبية 54.72% من الصادرات الاجمالية سنة 2000 وتغيرت باتجاه الارتفاع في السنوات اللاحقة حتى بلغت 2165.5 مليون دولار سنة 2005 وبأهمية نسبية 50.35% من الصادرات الإجمالية لنفس السنة، وتغيرت في السنوات اللاحقة حتى أصبحت2389.9 مليون دولار، وبأهمية نسبية 47.41% من الصادرات الإجمالية لسنة 2010، وتغيرت في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى2501.6 مليون دولار وبأهمية نسبية 34.35% من الصادرات الإجمالية سنة 2014، وهذا الارتفاع سببه كسب الصناعات الأردنية درجة عالية من المنافسة ونجاحها في السوق العالمية والعربية خاصة مقارنة بالسنوات السابقة، فضلا عن انخفاض كلفة الإنتاج نتيجة إدخال التحسينات التكنولوجية عليه (www.mit.gov.jo.,19-21).

أما بالنسبة للسلع الأخرى كفقرة توازنية فقد بلغت 0.30 مليون دولار وبأهمية نسبية مقدارها 2% من الصادرات الإجماليةالأردنية سنة 1995 (انظر الجدول 3)، ثم بدأت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى0.79 مليون دولار، وبأهمية نسبية بلغت 4% من الصادرات الإجمالية سنة 2000، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى8.2 مليون دولار وبأهمية نسبية 19% من الصادرات الإجمالية سنة 2005، وارتفعت في السنوات اللاحقة إلىأن وصلت إلى24.3 مليون دولار، وبأهمية نسبية 49% من الصادرات الإجمالية سنة 2010، وارتفعت إلىأن أصبحت29.9 مليون دولار، وبأهمية نسبية 40

% من الصادرات الإجمالية سنة 2014إذ يلاحظ انها كانت في زيادة ما عدا بعض السنوات من مدة البحث، ولنفس الأسباب المذكورة أعلاه (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2013، 155-159).

جدول رقم (3)

اتجاهات تطور الهيكل السلعي للصادرات الأردنيةوأهميتها النسبية مع العالم الخارجي للمدة (1995–2014) (مليون دولار)

المؤشرت السنوات	السلع الرأسمالية		السلع الوسيطة		السلع الاستهلاكية		السلع الاخرى		النسبة المئوية للقيم	الصادرات الاجمالية
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	%	
1995	37.7	2.19	828	46.69	905	51.10	0.30	0.02	100	1771
1996	45.5	2.50	851.3	46.85	920	50.63	0.20	0.02	100	1817
1997	60.6	3.30	797.01	43.41	977.48	53.24	0.91	0.05	100	1836
1998	63.61	3.53	773.24	42.91	964.33	53.52	0.82	0.04	100	1802
1999	72.92	3.98	832.28	45.43	926.03	50.55	0.77	0.04	100	1832
2000	72.76	3.83	786.45	41.41	1039	54.72	0.79	0.04	100	1899
2001	92.00	4.82	802.00	42.05	1012	53.03	1.00	0.10	100	1907

2196	100	0.10	2.140	52.78	1159.1	42.07	923.86	5.05	110.9	2002
2363	100	0.07	1.60	53.25	1258.3	41.45	979.5	5.23	123.6	2003
3253	100	0.23	7.40	52.25	1699.7	40.77	1326.3	6.75	219.6	2004
4301	100	0.19	8.2	50.35	2165.5	41.63	1790.5	7.83	336.8	2005
5204	100	0.16	8.3	48.70	4233.5	42.66	322. 1	8.48	640.1	2006
5535	100	0.43	23.8	51.20	2834	40.64	2249.4	7.73	427.8	2007
6250	100	0.63	39.3	51.05	3190.6	39.13	2445.6	9.19	574.5	2008
5048	100	0.32	16.2	48.28	2437.1	41.07	2073.2	10.33	521.5	2009
5041	100	0.49	24.3	47.41	2389.9	41.22	2077.9	10.88	548.9	2010
6732	100	0.64	43.1	44.17	2974.2	44.17	2973.5	11.01	741.2	2011
6690	100	0.40	26.7	40.73	2724.8	46.06	3080.8	12.82	857.7	2012
6768	100	0.39	26.5	35.65	2412.8	51.30	3471.9	12.66	856.8	2013
7283	100	0.40	29.9	34.35	2501.6	52.23	3804.9	13.02	946.6	2014

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1 – تقارير صندوق النقد العربي، (1995-2015).

2 – النشرات والتقارير السنوية للبنك المركزي الأردني، (1995-2015).

3 – تم احتساب النسب والقيم من قبل الباحث.

ثانياً: اتجاهات تطور الهيكل السلعي للأستيرادات الأردنية مع العالم الخارجي (1995-2014)

شهد الاقتصاد الأردني تطورا في الهيكل السلعي للاستيرادات خلال المدة، إذ يتبين من الجدول (4) ان السلع الرأسمالية بلغت 449.31 مليون دولار، وبأهمية نسبية 18.11% من الاستيرادات الإجمالية سنة 1995، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى أصبحت1044.9 مليون دولار، وبأهمية نسبية 22.73% من الاستيرادات الإجمالية سنة 2000، اخذت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى2225.15 مليون دولار، وبأهمية نسبية 21.27% من الاستيرادات الإجمالية سنة 2005 واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى2716.64 مليون دولار، وبأهمية نسبية 17.43% من الاستيرادات الإجمالية سنة 2010، وتغيرت بين ارتفاع وانخفاض حتى وصلت إلى4420.24 مليون دولار، وبأهمية نسبية 19.41 % من الاستيرادات الإجمالية سنة 2014، وكذلك الحال بالنسبة للسلع الاستهلاكية المستوردة إذ بلغت 230.73 مليون دولار، وبأهمية نسبية 9.30 % من الاستيرادات الإجمالية سنة 1995، ووصلت 310.76 مليون دولار وبأهمية نسبية 6.76% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2000، وارتفعت إلى 1292.20 مليون دولار، وبأهمية نسبية 12.31%) واستمرت بالارتفاع إلى 15-12 ,www.dos.gov.joمن الاستيرادات الإجمالية سنة 2005،(السنوات اللاحقة حتى أصبحت 1864.09 مليون دولار، وبأهمية نسبية 11.96% من الاستيرادات الإجمالية سنة 2010، وارتفعت في السنوات اللاحقة حتى أصبحت 2664.44 مليون دولار، وبأهمية

نسبية 11.70% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2014، مما يدل على تزايد الطلب على الاستيرادات خاصة الرأسمالية المستخدمة في الصناعات الأردنية، والاستهلاكية لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد عليها ، والذي كان من أهمالأسباب لحدوث زيادة واضحة في معدل نمو الاستيرادات في عقد التسعينات من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين(ابو غزالة،5،2011-15).

أما بالنسبة للسلع الوسيطة المستوردة، فكانت في ارتفاع مستمر خلال مدة البحث، إذ بلغت 1796.99 مليون دولار، وبأهمية نسبية 72.43% من الاستيرادات الإجمالية سنة 1995 (انظر الجدول 4)، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة لتصل إلى 3228.01 مليون دولار، وبأهمية نسبية 70.22% من الاستيرادات الإجمالية سنة 2000،اما في سنة 2005 فقد انخفضت الأهميةالنسبيةإلى66.06%إذ بلغ 6922.20 مليون دولار، وارتفعت في السنوات اللاحقة لتصل إلى10930.46، وبأهمية نسبية 70.13% من الاستيرادات الإجمالية سنة 2010، وارتفعت في السنوات اللاحقة لتصل إلىأعلى مستوى لها سنة 2013إذ بلغت 17337.87، وبأهمية نسبية 78.64% من الاستيرادات الإجماليةالأردنية سنة 2013، ثم أصبحت15579.01 مليون دولار وبأهمية نسبية مقدارها 68.41% منالاستيرادات الإجمالية سنة 2014وذلك نتيجة اهتمام الدولة وتنشيط قطاع التصدير فيها وتطوير صناعاتها الناشئة.

وكذلك هو الحال مع استيرادات السلع الأخرى والتي ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى، إذ بلغت 3.97 مليون دولار من إجمالي الاستيرادات الأردنية، وبأهمية نسبية 16% منها سنة 1995، ووصلت إلى13.33 مليون دولار، وبأهمية نسبية 29% من الاستيرادات الإجمالية سنة 2000، وتغيرت في السنوات اللاحقة مليون دولار وبأهمية نسبية 36% من الاستيرادات الإجمالية سنة 2005، واستمرت بين 57.45لتصل إلى ارتفاع وانخفاض فوصلت إلى74.81 مليون دولار وبأهمية نسبية 48% من الاستيرادات الإجمالية سنة 2010، وتغيرت في السنوات اللاحقة لتصل 109.31 مليون دولار، وبأهمية نسبية 48% من الاستيرادات الإجمالية سنة 2014.

جدول رقم (4)

اتجاهات تطور الهيكل السلعي للأستيرادات الاردنية واهميتها النسبية مع العالم الخارجي للمدة (1995-2014) (مليون دولار)

	السلع الراسمالية		السلع الوسيطة		السلع الاستهلاكية		السلع الاخرى		النسبة المئوية للقيم	الاستيرادات الاجمالية
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	%	
1995	449.31	18.11	1796.99	72.43	230.73	9.30	3.97	0.16	100	2481
1996	577.73	20.40	2025.45	71.52	211.83	7.48	16.99	0.60	100	2832
1997	864.9	21.09	2901.87	70.76	317.42	7.74	16.81	0.41	100	4101

3828	100	0.49	18.76	8.58	328.44	65.93	2523.8	25.0	957	**1998**
3716	100	0.46	17.10	5.93	220.35	71.18	2645.05	22.43	833.5	**1999**
4597	100	0.29	13.33	6.76	310.76	70.22	3228.01	22.73	1044.9	**2000**
4871	100	0.36	17.54	11.75	572.34	60.42	2943.06	27.47	1338.06	**2001**
5076	100	0.59	29.95	10.40	527.90	66.14	3357.27	22.87	1160.88	**2002**
5743	100	0.83	47.67	11.67	670.21	64.37	3696.77	23.13	1328.36	**2003**
8179	100	0.63	51.53	19.01	1554.83	60.65	4960.56	19.71	1612.08	**2004**
10497	100	0.36	57.45	12.31	1292.20	66.06	6922.20	21.27	2225.15	**2005**
11548	100	0.83	73.84	9.22	1512.97	73.19	8221.71	16.76	1733.88	**2006**
13712	100	1.07	146.71	9.50	1302.64	73.13	10027.59	16.3	2235.06	**2007**
17011	100	0.69	117.37	11.26	1915.44	71.72	12200.29	16.33	2777.9	**2008**
14256	100	0.52	74.13	12.40	1767.74	69.25	9872.28	17.83	2541.85	**2009**
15586	100	0.48	74.81	11.96	1864.09	70.13	10930.46	17.43	2716.64	**2010**
18957	100	0.38	72.03	11.54	2187.64	71.36	13527.72	16.72	3169.61	**2011**
20781	100	0.41	85.2	10.99	2283.83	72.70	15107.79	15.90	3304.18	**2012**
22098	100	0.37	81.76	6.47	1429.74	78.64	17337.87	14.52	3208.63	**2013**
22773	100	0.48	109.31	11.70	2664.44	68.41	15579.01	19.41	4420.24	**2014**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1 – النشرات والتقارير السنوية للبنك المركزي الأردني(1995-2015).

2 – التقاريرصندوق النقدالعربي، (1995-2015).

3 – إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (1995-2015).

4 – تم احتساب النسب والقيم من قبل الباحث.

المبحث الثالث: تحليل نتائج التقدير لاثر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الأداء الاقتصادي للأردن للمدة (1995-2014)

مقياساً مناسباً للأداء الاقتصادي (Yi) تعد اتجاهات التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الأردني،من خلال عدة جوانب تتصل بالإنتاجية والهيكل السلعي لها التي تبين مساهمات قطاعات الاقتصاد الأردني، ولذلك تم الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي كدالة في متغيرات السكان، القوى العاملة، الاستثمار الأجنبي المباشر، والدين العام، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى التجميعي للتحليل الكمي القياسي، وان منطوق النظرية الاقتصادية يعد الأساس للتحليل الكمي

، أماعلى المستوى التفصيلي، فإنَه دالة في متغير الصادرات التفصيلية (Greel , 2011, 20-29)القياسي ومتغير الاستيرادات التفصيلية وهي (السلع الرأسمالية، الوسيطة، الاستهلاكية، والسلع الأخرى)، يمكن توضيح متغيرات البحث وبالاعتماد على بيانات الجداول المذكورة في متن البحث وكالآتي:

- المتغير المعتمد : Yi:الأداء الاقتصادي (المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي).
- المتغيرات المستقلة: (X1:عدد السكان، X2 :القوى العاملة، X:الدين العام، X:الاستثمار الأجنبي المباشر، X5:متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).
- المتغيرات المستقلة للصادرات التفصيلية :(X1:السلع الرأسمالية، X2:السلع الوسيطة، X3 : السلع الاستهلاكية، X4 :السلع الأخرى).
- المتغيرات المستقلة للاستيرادات التفصيلية، (X1:السلع الرأسمالية، X2:السلع الوسيطة، X3 : السلع الاستهلاكية، X4 :السلع الاخرى).

وقد تم استخدام أنموذج الانحدار الخطي المتعدد في التقدير لأثر تلك المتغيرات المستقلة الموضحة أعلاه ، وقد اعتمد اختبار فرار– (Minitab, V., 16)في المتغير التابع، وباستخدام البرنامج الإحصائي باستخدام تقديرات معاملات الارتباط الجزئية بينها، وفي الكشف عن التداخل (Farrar-Glauber)كلوبر الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة على المستويين التجميعي والتفصيلي، فضلاًعن اعتماد اختبار دربن للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات (Durbin – Watson)– واتسون العشوائية، وفيمايلي عرض لنتائج التحليل الكمي لأثر تلك المتغيرات المستقلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي للأردن) وعلى المستويين التجميعي والتفصيلي،وكالآتي :

أولاً: تحليل نتائج التقدير لأثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية في الأداء الاقتصادي للأردن على المستوى التجميعي

إن نتائج التقدير للنموذج لأثر المتغيرات الاقتصادية في الأداء الاقتصادي للأردن كانت كالآتي:

$$Yi = -21.1 + 5.13X1 - 3.39X2 + 0.335X3 + 0.000043X4 + 4.41X5$$

t(*)	(-6.17)	(5.03)	(-3.77)	(2.03)	(0.14)	(9.77)
S.E	3.422	1.021	0.899	0.164	0.00032	0.451

R^2 98.5% $R^{-2}(adj) = 97.6\%$ $t_{(0.05)} = 1.72$ D.W = 2.17

F(*) = 840.99 F(0.05) = 4 $du_{(0.05)} = 1.65$ $dl_{(0.05)} = 1.16$

N=20

يتبين من النموذج التقديري أعلاه، أنه أعطى تقدير إنحدار الناتج المحلي الإجمالي على مجمل المتغيرات بمعنوية احصائية، السكان (X1) ، القوى العاملة ((X2)الدين الخارجي، ومتوسط نصيب X3)، وأن الإستثمار الاجنبي المباشر X5الفرد((X4))، وللاستدلال على معنوية النموذج ككل، تم احتساب قيمة المحتسبة، وثبت أنها أكبر من نظيرتها ($F^{(*)}$= 840.99) الجدولية ($F_{(0.05)}$ = 4) ، وأن القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل (R^{-2}) تعزى الى التغيرات في المتغيرات (Yi) % من التغيرات الحاصلة في 97.6 %)، ويعني أن 97.6بلغت (المستقلة الداخلة بالنموذج، وهي (السكان،القوى العاملة، الدين الخارجي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)، في حين ان (2.4%) من التغيرات تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدخالها في النموذج وتقع ضمن المتغير العشوائي .

أما التحليل الاقتصادي لتفسير قيم وإشارة معلمات النموذج وفق النظرية الاقتصادية، ومدى تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي، فتبين أن إشارة معلمة السكان (X1) موجبة، وأن زيادتها بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي ا لإجمالي بـ(5.13) وحدة، وأنَ العديد من الاقتصاديين أكدوا أنَ النمو السكاني هو عامل محفز يؤثر ايجابياً على معدلات النمو الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد X5الدين الخارجي، X3الاجمالي، أما المتغيرات المستقلة وهي: (من الناتج المحلي ا لإجمالي) فقد كان لها تأثير إيجابي وعلاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي في الاردن، إذإنَ الدين الخارجي يعد مصدراً مهماً من مصادر الدخل والذي يعتمد علية الأردن في تمويل الفجوة الادخارية وميزان المدفوعات وأعتمدت علية لتغطية العجز في الموارد المالية المتاحة، أما المتغير المستقل X2( ) القوى العاملة فقد كان تأثيره سلبياً، ونظراً لوجود التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج التقديري أعلاه، فضلا عن عدم معنوية المتغير المستقل(الاستثمار الاجنبي المباشر) فقد كان من الافضل استبعادها (السيفو وآخرون، 2006، 38–39) وقد تم استخدام طريقة الانحدار ذات الخطوات المتتالية، في إضافة أوحذف المتغيرات، وذلك من أجل التخفيف من التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج القياسي، وكانت نتائج التقدير كما في النموذج أدناه.

$$\mathbf{Yi = -21.3 + 5.15\ X1 - 3.31\ X2 + 0.335\ X3 + 4.42\ X5}$$

$$\mathbf{t^{(*)}\ (-7.15)\quad (5.26)\quad (-5.35)\quad (2.14)\quad (10.12)}$$

$$\mathbf{S.E.\ \ 2.98\quad 0.979\quad 0.617\quad 0.157\quad 0.437}$$

$$\mathbf{R^2\ \ 97\%\quad R^{-2} = 96\%\quad t_{(0.05)} = 1.72\quad F^{(*)} = 1124.86}$$

$$\mathbf{F_{(0.05)} = 4\quad D.W = 2.18\quad dl_{(0.05)} = 1.61\quad du_{(0.05)} = 1.65}$$

)، وإبقاء X4يتبين من النموذج التقديري أعلاه، انه تم حذف متغير الاستثمار ا لأجنبي المباشر (
)، إذ كانت بتأثيراتها ا لإيجابية في المتغير التابع وبتقديرات معنوية X5)(X3) (X2) (X1المتغيرات (
احصائياً، باستثناء ثابت الانحدار (الحد الثابت)، وجميع المقادير كانت موجبة وبالاتجاه المتوقع.

) المحتسبة أكبر من قيمة $t^{(*)}$وقد اجتازت تقديرات النموذج أعلاه الاختبارات الاحصائية، اذ كانت (
) المحتسبة (F $^{(*)}$ = 1124.86) الجدولية وبمستوى معنوية 5% للمتغيرات المستقلة كافة، وان قيمة (t(
) مما يدل على معنوية النموذج ككل.4 = $F_{(0.05)}$كانت اكبر من نظيرتها الجدولية (

) وتعني أنَ 96% من التغيرات الحاصلة في R^{-2} = 96%وكانت قيمة معامل التحديد المعدل (
) تعزى الى التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، بينما 4% تعود لمتغيرات أخرى تدخل Yi(
ضمن المتغير العشوائي، وقيمة دربن واتسون وقعت خارج قيمة المنطقة الحرجة إذ كانت قيمته أكبر من
قيمتي الحد الأعلى والأدنى لدربن واتسن(المغربي، 2011، 185–195).

ثانياً: تحليل نتائج التقدير لأثر الصادرات التفصيلية في الأداء الاقتصادي للاردن:

إن نتائج التقدير لنموذج الصادرات السلعية التفصيلية وهي (الرأسمالية، الوسيطة، الاستهلاكية،
والاخرى) على الأداء الإقتصادي للأردن، ووفق النموذج الخطي، كانت كالآتي:

$$Yi = 12.2 + 0.052\,X1 - 0.006X2 - 0.003X3 + 0.113X4 + Ui$$

$t^{(*)}$	(7.72)	(7.12)	(-2.48)	(-3.31)	(1.92)
S.E	1.577	0.007	0.002	0.001	0.059

$R^2 = 98\%$ $R^{-2} = 97\%$ $t_{(0.05)} = 1.72$ D.W = 2.16

$du_{(0.05)} = 1.75$ $dl_{(0.05)} = 0.83$ $F^{(*)} = 253.33$ $F_{(0.05)} = 4$

ذات تأثير إيجابي على (X1)يتبين من النموذج التقديري أعلاه، إن الصادرات من السلع الرأسمالية
الناتج المحلي الإجمالي وكانت معنوية إحصائياً، و ذلك لتوجه الأردن إلى الصادرات من هذه السلع، وقدرتها
المتواضعة على تصدير هذه السلع، و التعويض عنها و استيعابها محلياً، اما الصادرات من السلع
) فقد كانت ذا ت تأثير سلبي على الناتج المحلي وبمعنوية احصائية ؛ وذلك لعدم توجهها الى X2الوسيطة(
) فقد كانت ذا ت X3تصدير هذه السلع لحاجتها المحلية اليها، بالنسبة للصادرات من السلع الاستهلاكية (

تأثير سلبي على الناتج المحلي وبمعنوية إحصائية، وذلك لعدم تصديرها لهذه السلع لحاجة الطلب المحلي فكان تأثيرها موجباً و معنوياً، مما أدى الى تصديرها إلى (X4)اليها، أما الصادرات من السلع الاخرى الخارج خاصة الى دول الجوار ومنها العراق وسوريا (أموري وعصام، 1999، 26).

وقد اجتازت تقديرات المعلمات المقدرة في النموذج أعلاه الاختبارات الإحصائية للمتغيرين المستقلين tالمحتسبة لكل منها أكبر من قيمة $t^{(*)}$، إذ كانت قيمة (X4)، والأخرى(X1)الصادرات من السلع الرأسمالية ($F^{(*)}$= 253.33)الجدولية وثبتت معنويتها الإحصائية، وقد ثبتت معنوية النموذج ككل من خلال قيمة ، وإنَ القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر ($F_{(0.05)}$ =4)المحتسبة التي كانت أكبر من نظيرتها الجدولية تعود (Yi)% من التغيرات الحاصلة في 97، وتعني أنَ(R^{-2} = 97%)عنها بمعامل التحديد المعدل بغلت إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة (الصادرات من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية والاخرى)، في ، كما ان اختبار وجود(Ui)% من التغيرات تعود إلى متغيرات أخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي3حين أنَ خارج المنطقة الحرجة إذ كانت أكبر (D.W = 2.16) مشكلة الارتباط الذاتي أظهرت وقوع قيمة درين واتسن من القيمتين الدنيا والعليا لدربن واتسون، والتي تدل على خلو النموذج من هذه المشكلة،(Gujarati, 2011, 130-132.)

ثالثاً : تحليل نتائج التقدير لأثر الاستيرادات التفصيلية في الأداء الاقتصادي للأردن

إن نتائج التقدير للنموذج على المستوى التفصيلي للإستيرادات السلعية (الرأسمالية، الوسيطة، الاستهلاكية، الأخرى) على الأداء الاقتصاديللأردن، كانت كالآتي :

$$\mathbf{Yi = 1.59 + 0.003\ X1 + 0.002\ X2 - 0.002\ X3 - 0.044\ X4}$$

$\mathbf{t^{(*)}}$	**(1.63)(2.43)**	**(4.89)**	**(-0.74)**	**(-2.27)**	
S.E	**0.975**	**0.001**	**0.003**	**0.002**	**0.019**

$$\mathbf{R^2 = 97\%} \qquad \mathbf{R^{-2} = 96\%} \qquad \mathbf{D.W = 1.77}$$

$$\mathbf{du_{(0.05)} = 1.75} \qquad \mathbf{dl_{(0.05)} = 0.83} \qquad \mathbf{F^{(*)} = 124.66} \qquad \mathbf{F_{(0.05)} = 4}$$

) ذات تأثير X2والوسيطة ((X1) يتضح من النموذج التقديري أعلاه، أن الاستيرادات الرأسمالية إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي وكانت معنوية إحصائياً، ويعود السبب في ذلك إلىاستمرار النمو في القطاع الصناعي الأردني وظهور أثر تعويضي جزئي لهما ولوجود بدائل محلية أردنية لهذه السلع.

، فكان تأثيرها سلبياً وغير ومعنوياً، سواء من حيث (X3)أما الاستيرادات من السلع الاستهلاكية الجدولية وبمستوى معنوية 5% لها، وهذا يتفق مع (t)المحتسبة مع ($t^{(*)}$)إشارة معلماتها، أو عند مقارنة منطق النظرية الاقتصادية أنَ الاستيرادات من السلع الاستهلاكية تؤثر بشكل سلبي وعكسي في النمو فقد كانت فقرة (X4))،أما الاستيرادات من السلع الأخرى Frankel & Romer, 1999,8الاقتصادي(توازينة ومكملة لجميع أنواع الاستيرادات من السلع المختلفة، وقد تثبت م عوية النموذج ككل من خلال قيمة)، أما القوة التفسيرية للنموذج $F_{(0.05)}=4$ المحتسبة، والتي هي أكبر من نظيرتها الجدولية ($F^{(*)} = 124.66$(% من التغيرات 96) ، وتعني أنَ$R^{-2} = 96\%$المقدر من خلال قيمة معامل التحديد المعدل قد بلغت (تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، وهي: (Yi)الخاصة في الناتج المحلي الاجمالي % من التغيرات تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في 4الاستيرادات التفصيلية من السلع المذكورة اعلاه وان المحتسبة أنَها تقع خارج (D.W = 1.77)، وقد أظهرت قيمة (Ui)النموذج وكانت ضمن المتغير العشوائي المنطقة الحرجة أو خارج منطقة الحسم لأنها أكبر من القيمتين الجدولتين العليا والدنيا لدربن واتسون، وتدلل Asteriou & Hall, 2007, 142-143.)على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي(

الاستنتاجات والمقترحات

تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات، وهي كالآتي :

أولاً: الاستنتاجات

1. اتضح من عرض الملامح الرئيسة للأردن أنها تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي، وبمناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل، وأن المجتمع الأردني من المجتمعات الشابة، إذ ترتفع فيه نسبة النشطين اقتصادياً من إجمالي السكان.
2. تبين من تطور المتغيرات الاقتصادية للأردن أن الناتج المحلي الإجماليومتوسط نصيب الفرد منه قد ارتفع خلال مدة البحث، وذلك لتزايد الاهتمام بالقطاع الصناعي، وإجراء الاصلاحات الاقتصادية وتحسن الأداء الاقتصادي الأردني.

3. اتضح وجود تطور في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن لتحرير حركة رؤوس الأموال وإلغاء القيود الكمركية وتنظيم أسعار الفائدة، وتبني بعض السياسات لتشجيع تدفق ذلك الاستثمار.

4. حدوث تطور وتزايد في الديون الخارجية الأردنية، واعتمادها على مصادر التمويل الخارجي، واستلامها للمساعدات والهبات والقروض من صندوق النقد الدولي والمنظمات والجهات العالمية الأخرى، لتحقيق النمو الاقتصادي فيها.

5. تبين من تحليل اتجاهات تطور الهيكل السلعي الهيكل السلعي للصادرات الأردنية مع العالم الخارجي خلال المدة، حدوث تزايد في قيم الصادرات من السلع الرأسمالية وأهميتها النسبية في إجمالي الصادرات الأردنية، وذلك لتطور الصناعة ونجاحها وتصدير الفائض من السلع إلى الأسواق العالمية، وكذلك تزايد الصادرات من السلع الوسيطة خلال نفس المدة وللأسباب المذكورة أعلاه، وبالنسبة للصادرات من السلع الاستهلاكية فيلاحظ حدوث الارتفاع التدريجي وتزايد اهميتها النسبية في الصادرات الإجمالية للأردن.

6. أما بخصوص تحليل اتجاهات تطور الهيكل السلعي الهيكل السلعي للإستيرادات الأردنية مع العالم الخارجي لمدة البحث، فتبين تزايد قيم الإستيرادات من السلع الرأسمالية وأهميتها النسبية في إجمالي الإستيرادات السلعية، وكذلك الحال بالنسبة للإستيرادات من السلع الاستهلاكية، وذلك لتزايد الطلب على السلع الرأسمالية المستخدمة في الصناعات الأردنية، والاستهلاكية لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد عليها، أما الإستيرادات الوسيطة فقد كانت بتزايد مستمر سنوياً ما عدا بعض السنوات من مدة البحث، وذلك لاهتمام بتنشيط قطاع التصدير وتطوير صناعتها الناشئة.

7. تبين من تحليل نتائج التقدير لأثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية في الأداء الاقتصادي للأردن لمدة البحث، أن السكان (X_1) والدين العام (X_3)، ومتوسط نصيب الفرد (X_5) كانت ذات تأثير إيجابي ومعنوي، في حين ان القوى العاملة (X_2) كانت ذات تأثير سلبي ومعنوي، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر(X_4) فقد كان ذا تأثير موجب وغير معنوي، وان القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل بلغت ($R^{-2}= 0.97$) ، مما يدلل على أنَ97% من التغيرات في الأداء الاقتصادي الأردني(Y_i) تعزى إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة أعلاه الداخلة في النموذج.

8. تبين من تحليل نتائج التقدير لأثر الصادرات التفصيلية في الأداء الاقتصادي للأردن لمدة البحث، إنَ الصادرات الرأسمالية كانت ذات تأثير إيجابي ومعنوي في الناتج المحلي الإجمالي، أما الصادرات الوسيطة و الاستهلاكية فكانت ذات تأثير سلبي ومعنوي، وذلك لوجود الأثر التعويضي عنها خلال مدة البحث، وان القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل بلغت ($R^{-2}= 0.97$) ،

وتعني أن 97% من التغيرات في الأداء الاقتصادي الأردني (Y_i) تعزى إلى التغيرات في المتغيرات، وهي الصادرات التفصيلية من السلع المذكورة أعلاه.

9. اتضح من تحليل نتائج التقدير لأثر الإستيرادات التفصيلية في الأداء الاقتصادي للأردن لمدة البحث، إنَ الاستيرادات الرأسمالية والوسيطة ذات تأثير إيجابي ومعنوي، بوجود الأثر التعويضي الجزئي عنها من قبل القطاع الصناعي طيلة مدة البحث، أما الاستيرادات الاستهلاكية فكانت ذات تأثير سلبي وغير معنوي، لاستخدامها في تأمين الحاجة الغذائية وتوجه الأردن لسد الطلب الاستهلاكي المتزايد عليها خلال مدة البحث، وإنَ القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل بلغت (R^{-2}= 0.96) ، وتعني أنَ96% من التغيرات في الأداء الاقتصادي الأردني (Y_i) تعود الى التغيرات في المتغيرات المستقلة، وهي الاستيرادات التفصيلية من السلع المذكورة أعلاه .

ثانياً: المقترحات

التركيز على عقد الاتفاقيات التجارية للأردن مع الدول العربية ودول العالم المختلفة، لغرض توسيع التبادل الدولي معها، وقيام التعاون الدولي بينها.

1. ضرورة تطوير قطاعي الصناعة والزراعة للأردن، وترشيد الاستهلاك، وإعطاء الأهمية للإستيرادات الرأسمالية والوسيطة التي تساهم بتطوير القطاعات السلعية وتحقيق النمو الاقتصادي فيها.
2. الاستمرار بدعم القطاعين الصناعي والزراعي معا، وان الاهتمام بأحدهما على حساب الأخر سوف يضر بالاقتصاد الوطني الأردني، فضلا عن وجود نسبة مرتفعة من السكان تعيش على القطاع الزراعي، وتعد المصدر الرئيسي للغذاء وسد حاجة الطلب المحلي من السلع الغذائية الزراعية في الأردن.
3. تطويرقطاع السياحة والنقل والمواصلاتفيالأردن، فضلا عن تطوير قطاع تكنولوجيا والاتصالات والتجارة الالكترونية، والتي تحقق الإيرادات والمنافع للاقتصادالأردني.
4. إجراء دراسات وبحوث مستقبلية حول الاقتصاد الأردني، ومنها، تأثير اتجاهات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للأردن، فضلا عن دراسة وتحليل هيكل التجارة الخارجية للأردن مع دول الجوار والدول الأجنبية وتأثيره في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي للأردن.

المصـــادر

اولاً: العربية

1 -أموري و آخرون، 1999، طبيعة البيانات الإحصائية وبناء النماذج القياسية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان–الأردن.

2 -أبو غزالة، طلال، 2011، من موقع منظمة التجارة الدولية، www.wtoarab.org.

3 -البطوش، نزية ابراهيم، 2012، الاتجاهات الحديثة لنمو السكان في الأردن والنتائج المترتبة عليها، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد1، عمان–الأردن.

4 -التقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، (1995-2015)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate-.pdf

5 -التقارير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات (1995-2015).http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

6 -التقارير صندوق النقد العربي (1995-2015) /http://www.amf.org.ae.

7 -خضر، إحسان، 2003، مؤشرات أداء التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 42، http://www.arab-api.org/develop_1.htm.

8 -الرفاعي، احمد حسين، 1997، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 7، بيروت–لبنان.

9 -السيفو، وليد، وآخرون، 2006، مشاكل الاقتصاد التحليلي، التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية، الطبعة العربية الأولى، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن.

10 -صندوق النقد الدولي، 2015، تقرير آفاق الاقتصاد الأردني (مقومات الإصلاح الاقتصادي المطلوب) www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2014/1410mcda.pdf

11 -صيدم، مأمون، 2013، الأداء العام للتجارة الخارجية الاردنية (للعام 2012 مقارنة للعام 2013)غرفة التجارة، عمان –الأردن،www.ammanchamber.org.

12 -المغربي، محمد محمد جبر، 2011، الإحصاء التحليلي في البحوث الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر، جمهورية المصر العربية.

ثانياً: الإنكليزية

1- Asteriou, D., Hall, G., S., 2007, Applied Econometrics, A Modern Approach, New York, USA.

2- Escwa, UN, 2012,National Accounts Studies, of the arab region, New York Bulletin No. 32.

3- Frankel, J., and D. Romer, 1999, Does Trade Cause Growth?, American Economic Review, Vol. 89, No. 3.
4- Geel, Michael, 2011, Econometrics Department of Economics and Economic History, university de Barcelona, www.pareto.uab.es.
5- Gujarati, D., N., 2011, Basic Econometrics, The Mc Graw-Hill Companies, Inc., New York, USA.
6- Human development index, 2009. www.undp.org.
7- United Nations, 2009, Conference on Trade and Development (UNCTAD), , World Investment Report, Geneva.

ثالثاً: مواقع الانترنيت

1- www.cbj.joالبنك المركزي الأردني
2- www.jic.gov.jo
3- www.dos.gov.jo/sdb_et/index_trade.htm
4- www.mit.gov.jo
5- http://www.jedco.gov.jo
6- http://ar.visitjordan.com/VisitorToolbar/Weather.aspx.
7- www.moqatel.com